الأمم المتحدة

A/74/773–S/2020/251

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
31 March 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

البنود 31 (أ) و 63 و 70 (ج) من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 30 آذار/مارس 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

في هذا اليوم الذي ينصب فيه تركيز العالم قاطبةً على مكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أصبحت مسألة تعزيز التضامن الدولي والقيادة المتحلِّية بروح المسؤولة من أجل التصدي بفعالية لتفشي هذه الجائحة تكتسي أهميةً أكثر من ذي قبل.

ولذا فإن أوكرانيا تؤيد تأييدا تاما نداء الأمين العام الداعي إلى وقف عالمي لإطلاق النار اعتباراً من 23 آذار/مارس 2020 من أجل "إنهاء مرض الحرب ومكافحة المرض الذي ينخر عالمنا". وتؤيد أوكرانيا أيضا الدعوة إلى إبقاء الممرات الإنسانية مفتوحةً على أوسع نطاق ممكن لكي يتسنى إيصال المعونة الإنسانية إلى من هُم بأمس الحاجة إليها. ولذلك، نرى أن من الأهمية بمكان أن يعالج مجلس الأمن، دون أي تأخير، مسألة إنفاذ وقف إطلاق النار والتصدي لانتشار كوفيد-19 في المناطق المتضررة من النزاع والأراضي المحتلة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا نُغفِل التهديدات الأخرى، من قبيل العدوان المسلح، والاحتلال، وانتهاكات حقوق الإنسان، والحرب المختلطة، أو نقلِّل من شأنها. فالتضامن والمسؤولية أمران لا بد منهما لضمان أن تظل تلك التهديدات، التي ما زالت تمس بالقانون الدولي وبالنظام القائم على القواعد، مندرجةً في صميم اهتمام المجتمع الدولي وأن يتم التصدي لها على نحو سليم وفعال.

020420 020420 20-04933 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومن دواعي الأسف أن بعض الجهات الفاعلة تسيء استخدام هذه الجائحة بلا استحياء لصرف الانتباه بعيداً عن سائر المخاطر والتحديات الجسيمة القائمة للسلم والأمن العالميين. وإننا نشهد مساعي بعض الدول إلى إقناع المجتمع الدولي بأن الجزاءات تحد من قدرتها على التصدي لجائحة كوفيد-19. فتلك ادعاءات مصطنعة ولا أساس لها من الصحة. ذلك أن الجزاءات ما زالت تشكِّل أداةً هامة لاستعادة احترام القانون الدولي إلى نصابه. علاوةً على ذلك، فالممارسة الراهنة المتمثلة في فرض المزيد من الجزاءات الدقيقة المحددة الأهداف تسعى إلى تحقيق توازن بين النتائج المرجوة والعواقب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية العرضية أو الضارة المحتمل أن تترتب على ذلك في دولة أو دول ثالثة محددة. ولا توجد أي جزاءات في أي مكان تهدف إلى التقليل من قدرة الدول على حماية شعوبها من جائحة كوفيد-19 أو المشاركة في الجهود العالمية المبذولة لتخطي الأزمة.

وأوكرنيا، إذْ تضع هذا الأمر في اعتبارها، ترفض محاولة التلاعب التي تقوم بها بعض الدول لجعل رفع الجزاءات، المفروضة لوقف الأنشطة غير القانونية، معادلاً للجهود الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19. فعندما يُستغل الوباء لأهداف سياسية والدعوة إلى رفع الجزاءات، ينبغي اعتباره ذلك تلاعباً مشينا ومحاولةً لاتخاذ معاناة الملايين من الناس مطيةً لتحقيق الربح الشخصي وأهداف تنم عن الأنانية.

والسبيل الوحيد لاختفاء الجزاءات لا يكمن في إلغائها بذريعة الحاجة إلى مواجهة جائحة عالمية جديدة ومكافحتها، بل في ضمان التنفيذ التام لميثاق الأمم المتحدة والوقف الكامل للانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك العدوان المسلح والاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان.

ويمكن بل ينبغي تغيير الجزاءات أو إلغائها تماماً إذا انتفت الأسباب الداعية إلى فرضها واستُعيد احترام القانون والنظام الدوليين إلى نصابهما. وأي شيء غير ذلك من شأنه أن يرقى إلى مستوى التهدئة بذريعة زائفة.

وإذْ أضع في اعتباري هذا الأمر، أرجو ممتناً أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة وهذا البيان الصادر عن وزارة خارجية أوكرانيا بتاريخ 30 آذار/مارس 2020، المرفق طيه، باعتبارهما وثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة الرابعة والسبعين، في إطار البنود 31 (أ) و 63 و 70 (ج) من جدول أعمالها، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيرغي **كيسليتسيا**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة 30 آذار/مارس 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن وزارة خارجية أوكرانيا بشأن محاولات الاتحاد الروسي استغلال جائحة كوفيد-19 لتحقيق مكاسب سياسية

لقد أصبح فيروس كورونا تهديدا عالميا. ويتطلب التصدي له على النحو الواجب التضامن والقيادة المتحلِّية بروح المسؤولية. وفي الوقت نفسه، فإن الجائحة لا تقلِّل من جسامة التهديدات الأخرى، بل تزيد من تفاقم بعضها، ولا سيما السياسة الروسية العدوانية.

فروسيا لا تتمادى في قصف الأراضي الأوكرانية فحسب، رغم دعوة الأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار خلال فترة الجائحة. بل إن موسكو تعرقل جهود الإدارة الفعالة لهذه الجائحة بمنعها وصول بعثات الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وللأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى الأراضي المحتلة.

وتسعى روسيا إلى إقناع المحيطين بها بأن الجزاءات تحد من قدرتها على التعامل مع الجائحة. إن هذه المزاعم ما هي إلا تقليد. فلا تؤثر أي من مجموعة الجزاءات المفروضة على روسيا لعدوانها المرتكب في شبه جزيرة القرم ودونباس في قدرتها على حماية الروسيين من فيروس كورونا، أو المساهمة في الجهود العالمية المبذولة لتخطي هذه الأزمة.

وما استغلال روسيا للجائحة لتحقيق أهداف سياسية، ودعواتها إلى رفع الجزاءات إلا تلاعب دنيئ ومحاولة للكسب على حساب معاناة الملايين.

وقد فرض المجتمع الدولي جزاءات على روسيا ردا على عدوانها المسلح على أوكرانيا. وهذا أمر لا علاقة له بجائحة فيروس كورونا.

فالجزاءات هي وسيلة لاستعادة احترام القانون الدولي إلى نصابه. والسبيل إلى إزالتها يكمن في الكف عن العدوان الذي طال سبع سنوات، لا بامتطاء جائحة فيروس مستجد.

فذلك سيكون أفضل تعبير عن تضامن روسيا مع بقية العالم في هذا الوقت العصيب. ويمكن أن يصبح ذلك السببَ الوحيد الذي يمكن أن يدفع بالمجتمع الدولي إلى تغيير سياسته تجاه روسيا.

وطالما ظل التهديد الذي يشكِّله العدوان مسألة ذات صلة وظلت دونباس والقرم تحت الاحتلال من قِبل الاتحاد الروسي، فلا بد من أن تظل الجزاءات سارية.

30 آذار/مارس 2020